

تقرير مرفوع إلى

صاحب الجلالة وأصحاب الفخامة
رؤساء دول المغرب العربي
حول نتائج أعمال اللجنة السياسية المغاربية

نتائج أعمال اللجنة السياسية المغربية

تجاوبا مع الاجتماع التاريخي الذي جمع قادة دول المغرب العربي الخمس بالجزائر بتاريخ 25 شوال 1408 هـ الموافق 10 يونيو 1988 م والذي جدد العزم على المضي قدما في بناء صرح المغرب العربي، عقدت اللجنة السياسية المغربية اجتماعها الأول بالجزائر بتاريخ 27 و28 ذو القعدة 1408 هـ الموافق لـ 13 و14 يوليوز 1988 وذلك لدراسة الوسائل الكفيلة ببناء المغرب العربي الموحد، والعمل على إيجاد صيغ ملائمة للتعاون والتنسيق في كافة ميادين التنمية.

وانطلاقا من الأسس الوجدانية المشتركة التي تجد دعائمها في التاريخ المشترك، والمقومات الحضارية الواحدة.

وتعزيزا لأواصر الأخوة الإسلامية والعربية والأفريقية وتمسكا بميثاق الأمم المتحدة، وبمبادئ عدم الانحياز.

ووعيا بضرورة الوحدة، لتحقيق التنمية والأمن في ربوع المغرب العربي :

تمخضت أشغال اللجنة السياسية عن تصورات لتحقيق الوحدة المنشودة، تقوم على أسس صلبة وعقلانية.

وتجسيدا لهذا الهدف النبيل تم تشكيل خمس لجان فرعية تجتمع كل واحدة في عاصمة من عواصم البلدان الخمس.

اللجنة المالية والجمركية وقد اجتمعت بالرباط بتاريخ 14 - 15 شتنبر 1988.

اللجنة الاقتصادية وقد اجتمعت بالجزائر بتاريخ 17 - 18 شتنبر 1988.

اللجنة التنظيمية وقد اجتمعت بطرابلس بتاريخ 17 - 18 - 19 شتنبر 1988.

لجنة الثقافة والتربية والاعلام وقد اجتمعت بنواكشوط بتاريخ 21 - 22 شتنبر 1988.

اللجنة الاجتماعية والبشرية والأمنية وقد اجتمعت بتونس بتاريخ 23 - 24 شتنبر 1988.

وقد عهد إلى هذه اللجان بحث السبل، واستقصاء الوسائل الكفيلة بتحقيق الوحدة. وقدمت هذه اللجان نتائج أعمالها في خمسة محاضرات.

وعقدت اللجنة السياسية المغربية دورتها الثانية بالرباط يومي 15 و16 ربيع الأول 1409 هـ الموافق لـ 27 و28 أكتوبر 1988م. وابتدأت عملها باستعراض نتائج أربع لجان من اللجان الفرعية الخمس وهي :

- اللجنة الاقتصادية .
- اللجنة المالية والجمركية .
- لجنة الشؤون الاجتماعية والبشرية والأمنية .
- لجنة الثقافة والتربية والاعلام .

وصادقت بالاجماع على ما ورد في محاضر هذه اللجان التي تضمنت :

أولا : اللجنة الاقتصادية :

(1) - طرحت اللجنة المبادئ والأهداف التالية :

- أكدت اللجنة إيمانها العميق بأن تحقيق التنمية المتوازنة في منطقة المغرب العربي، والسعي لاندماجها بخدمة الأمن القومي والتحرر، ويدعم المسار المشترك نحو الوحدة العربية الشاملة .
- اعترفت بأن العمل الاقتصادي يمثل عنصرا رئيسيا في العمل المغربي المشترك، ويمهد الطريق إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والأمن الغذائي والنهضة العلمية والتقنية .
- أوصت بالالتزام بوضع العمل الاقتصادي المغربي في معزل عن الهزات والخلافات السياسية، لبلوغ الحد الأقصى من العلاقات الاقتصادية .
- عبرت عن اعتقادها بأن البناء الاقتصادي المغربي يجب ان يفضي الى تحقيق مجال اقتصادي مندمج ومتكامل ومتناسق، وأنه يجب الوصول إلى هذا الهدف بمراحل تضبط بدقة في كل المجالات .

(2) - فيما يخص وسائل تحقيق الأهداف، أوصت اللجنة بما يلي :

المبادلات التجارية :

- اعطاء دفعة جديدة للمبادلات التجارية المغربية عن طريق تكوين شبكة قارة للمعلومات وتعميم الاتفاقات التفصيلية الثنائية وتطويرها والرفع التدريجي للحواجز الادارية وغيرها .

الانتاج والخدمات :

- وضع تصور متكامل للتخطيطات الوطنية والقطاعية وصولا إلى التكامل الاقتصادي المفضي إلى الاندماج .

الفلاحة والأمن الغذائي :

- اعداد برامج عمل في ميادين البحث و الانتاج الفلاحيين ، ومكافحة الآفات والاستغلال الأمثل للموارد المائية .

الصناعات :

- التركيز في المرحلة الأولى على التنسيق من أجل تحقيق الانتاجية القصوى .

النقل البري :

- إحداث الاطار الملائم للتكامل في ميدان السكة الحديدية ، وتحديث اتفاقيات التعاون وإنشاء خطوط أخرى .
- إقامة مؤسسات متخصصة دولية مشتركة للنقل .

المواصلات السلكية واللاسلكية :

- التنسيق بين المؤسسات المغاربية ووضع الاطار الملائم للتكامل في ميدان البريد والمواصلات .
- التكامل التدريجي - الربط بين الشبكات - تسوية التسعيرة - توحيد المقاييس .

الأشغال العمومية الكبرى :

- التنسيق والتخطيط المشترك لتطوير البنية الأساسية المغاربية .
- دمج جهود وإمكانات مكاتب الخبرة والمقاولات .

أساليب وأجهزة التكامل :

- وضع إطار يتولى تنسيق السياسات الاقتصادية تحقيقا للاندماج ، بدءا بتوحيد فترات التخطيط .
- وضع الاطار التشريعي والقانوني لعمل الشركات والمشاريع المغاربية المشتركة .

ثانيا : اللجنة المالية :

تناولت هذه اللجنة بالدراسة تنسيق السياسات المالية والنقدية والجمركية ووسائل تمويل ميزانية المغرب العربي ، وأوصت بما يلي :

تنسيق السياسات المالية :

يتناول هذا الباب المجال الضريبي والمحاسبي وتمويل الاستثمارات والمبادلات ، والتأمين .

وقد أوصت اللجنة على الخصوص بالتعجيل بإبرام اتفاقية جماعية بعدم الازدواج الضريبي وتنسيق الأنظمة الجبائية والمحاسبية ، وتوحيد وتقريب أنظمة وقواعد تمويل المشاريع الانتاجية المشتركة ، واحداث صندوق انمائي لهذا الغرض ، وتمويل المبادلات وإنشاء مؤسسة مشتركة لاعادة التأمين واحداث أنظمة موحدة لضمان الصادرات .

تنسيق السياسات النقدية :

في المرحلة الأولى :

تعميم اتفاقية الدفع الثنائية بين البنوك المركزية مع استعمال العملات الوطنية وتنسيق أنظمة الرقابة على الصرف .

في المرحلة الثانية :

انشاء غرفة مقاصة مغربية واحداث وحدة حسابية .

في المرحلة الثالثة :

- انشاء جهاز لتمويل الارصدة .

- الاعداد لانشاء عملة مغربية موحدة .

تنسيق السياسات الجمركية :

على المدى القصير :

- تعميم أحكام الاتفاقيات الجمركية الثنائية ما أمكن .

- اعفاء البضائع ذات المنشأ المغربي من الرسوم الجمركية مع اقرار مبدأ التحرير التدريجي .

- ضبط تصنيفة جمركية موحدة .

على المدى المتوسط والبعيد :

- ضبط برنامج زمني لتحرير بقية البضائع .

- توحيد التعرفة الجمركية تجاه الخارج .

- تنسيق التشريعات والأنظمة الجمركية .

- وضع الاطار الجمركي الموحد للملائم .

ميزانية المغرب العربي :

وضع وسائل تمويل الميزانية المغربية .

ثالثا : لجنة الشؤون الاجتماعية والانسانية والأمنية :

أقرت هذه اللجنة توصيات تتعلق بحرية التنقل والاقامة والتملك والعمل وتنسيق الخطط الأمنية وبطاقة التعريف الموحدة وحماية الجالية المغربية بأوروبا ومكافحة الكوارث .

وقد أقرت بهذا الصدد مبدأ إلغاء التأشيرة ، ومبدأ حرية التنقل وأوصت بإبرام اتفاقية اطارية للاقامة على المدى المتوسط أو البعيد مع توحيد التشريعات .

كما أقرت مبدأ ضمان حرية ممارسة مختلف الأعمال والمهن لمواطني كل بلد في البلد الآخر على قدم المساواة باستثناء ممارسة السلطة، وأفضية الاستخدام للمواطن المغاربي، وعلى المدى المتوسط أو البعيد توحيد التشريعات في مجال العمل والضمان الاجتماعي.

فيما يتعلق بتملك العقارات والمنقولات، أوصت بضمن هذا الحق مع المساواة في المعاملة وحرية تحويل الأموال الناتجة، مع توحيد التشريعات خاصة بذلك على المدى المتوسط أو البعيد.

واتخذت اللجنة كذلك عدة توصيات في المجالين الاجتماعي والصحي، كالتعاون في مجال الطب الوقائي، واعطاء الأولوية للمنتوجات الصيدلانية المغاربية، وتوحيد عملية الاستيراد، وعلى المدى المتوسط والبعيد أوصت بوضع ميثاق للعمل الاجتماعي المشترك وإبرام اتفاقية اطارية والعمل على اقامة صناعات دوائية مشتركة، وتنسيق وتوحيد الأنظمة والتشريعات في كل هذه المجالات على وجه العموم.

فيما يتعلق بتنسيق خطط الأمن الداخلي والخارجي، أوصت اللجنة بدعم التعاون والتنسيق والتكامل واحداث مختبرات جنائية قطرية ودراسة إقامة مركز معلومات أمن موحد، وعقد اجتماعات دورية لوزراء الداخلية والأمن لتعزيز ذلك كله.

فيما يخص الجالية المغاربية بأوروبا، أوصت اللجنة بوضع برامج عملية متكاملة مع التركيز على تأكيد الهوية الإسلامية للجالية وإبرام اتفاق ثقافي وحضاري بين المجموعتين المغاربية والأوربية، والتعاون في كل ما يهم هذه الجالية.

وأقرت اللجنة كذلك مبدأ تحقيق التكافل والتكامل في مواجهة النكبات والكوارث ودعت لهذا الغرض إلى توحيد قوانين الحماية المدنية ووضع خطط مشتركة لمقاومة الكوارث والتصحر. وأكدت اللجنة في الأخير على ضرورة عقد اجتماعات دورية للوزراء المعنيين.

رابعاً : لجنة التربية والاعلام والثقافة :

اتخذت هذه اللجنة توصيات عديدة في المجالات الثلاثة.

في مجال التربية والتعليم العالي والبحث العلمي :

بالاضافة إلى التعاون والتنسيق،

أهم التوصيات :

- العمل على توحيد مناهج التعليم الأساسي في نطاق رؤية تربوية شاملة لمدرسة مغاربية موحدة، ووضع الخطط الهادفة إلى توحيد المنظومة التربوية.
- وضع خطة مشتركة لتعليم اللغة العربية والثقافة الإسلامية لأبناء الجالية في المهجر.
- توسيع مجال تبادل الطلبة.
- تأسيس مجلس وزراء التربية، والمكتب المغاربي للتربية.
- تطوير جهود البحث اللغوي الرامية إلى تطوير تدريس اللغة العربية.

- وضع خطة متناسقة في مجال تدريس اللغات الأجنبية .

- إنشاء هيئة مغربية للبحث العلمي .

- إنشاء مركز لأبحاث الدراسات التاريخية .

- إنشاء جامعة مغربية .

في مجال الشؤون الثقافية :

- التوصية بإنشاء مجلس مغربي أعلى للثقافة من وزراء الثقافة .

- إنشاء هيئة عليا مغربية للآثار والتراث .

- العمل على إنشاء مركز مغربي لصيانة وتوظيف التراث المعماري .

- إنشاء دار مغربية للنشر والتوزيع .

- فتح مراكز ثقافية مغربية مشتركة في الخارج .

- إنشاء صناعات مغربية مشتركة في بعض فروع الثقافة والفنون .

في مجال الشبيبة والرياضة :

- إنشاء صندوق مغربي لتمويل وتنمية الأنشطة الشبابة والرياضية .

- إنشاء اتحاد مغربي لبيوت الشباب .

- إحداث كؤوس وبطولات مغربية في مختلف الرياضات .

في ميدان الاعلام والاتصال :

- انشاء مجلس مغربي للاعلام من الوزراء المعنيين .

- احياء تجربة «المغرب فيزيون» .

- العمل على تحقيق انتاج تلفزيوني وإذاعي وسينمائي مشترك للبرامج والتمثيلات الخ...

- دراسة جدوى انشاء شركة للانتاج السمعي البصري المشترك .

- انشاء مؤسسات اعلامية مغربية مركزية في مختلف الميادين .

- انشاء اتحاد للاعلاميين المغاربة .

خامسا

لجنة التنظيم والهياكل :

وتدارست اللجنة السياسية المغربية ما توصلت إليه اللجنة الفرعية الخامسة المكلفة بالتنظيم والهيكلة من توصيات ، وصادقت على :

(1) - إنشاء مجلس قادة رؤساء الدول الأعضاء .

(2) - إنشاء مجلس شوري يتكون من مائة عضو، لكل دولة عشرون عضوا حدد اختصاصه فيما يلي :

أ) - مناقشة المسائل السياسية العامة التي تهم المجموعة وتقديم توصيات بشأنها الى الرئاسة .

- (ب) - مناقشة مشروع الميزانية وتقديم توصيات بشأنها .
(ج) - بحث المسائل التي يرى مجلس الرؤساء عرضها عليه .
(د) - ولمجلس الشورى طلب أية بيانات أو معلومات أو احاطة من (الأمانة العامة) حول سير المجموعة ومناقشتها واصدار توصيات بشأنها .
(هـ) - العمل على التنسيق بين التشريعات في دول المجموعة قصد توحيدها .
(و) - كما أضيف الى مجلس الشوري مراجعة الحساب الختامي وتقديم توصيات بشأنه لمجلس الرؤساء .

(3) - إنشاء هيئة قضائية حددت اختصاصاتها في نقاط ثلاث :
استشاري .

تحكيمي فيما يطرأ بين الأقطار من نزاع إذا أحالته الرئاسة أو اتفق الأطراف على إحالته .
قضائي وهو الخاص بالمنازعات بين الأطراف في شأن تفسير أو تنفيذ الاتفاق ، أو ملاحقه ، أو الاتفاقيات المكملة له أو قرارات الرئاسة .

وبقيت نقطتان بشأن هيكلية التنظيم لم تتطابق بشأنها الأفكار تطابقاً كاملاً ، .

الأولى : تتعلق بتسمية التنظيم ، هل يسمى «اتحاداً» أم يسمى «مجموعة» .

والثانية : حول بعض أجهزة التنظيم ، حيث يذهب رأي إلى إحداث :

(ا) - أمانة عامة مرتبطة بمجلس القادة .

(ب) - لجنة تنفيذية عليا .

(ج) - مجالس وزارية قطاعية تجتمع حسب الاختصاصات .

في حين يذهب الرأي الآخر إلى إحداث :

(ا) - مجلس وزراء الخارجية .

(ب) - الاحتفاظ باللجنة المغاربية الحالية باعتبارها المسؤولة على الاشراف والتنفيذ والمتابعة ، وهي التي ستشكل لجانا قطاعية متخصصة وأمانة إدارية تابعة لها .

وتم الاتفاق على عرض وجهات النظر هذه على أنظار القمة المغاربية للبت فيها .